

Distr.: General
29 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون
البند 48 من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من
جميع نواحي هذه العمليات

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/72/19)،
الفقرة 206، الذي طلبت فيه اللجنة الخاصة إجراء استعراض شامل لعمليات نزع السلاح والتسريح
 وإعادة الإدماج.

ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً لنشاط الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة
الإدماج في الميدان وفي المقر. وهو يسلط الضوء على تطور عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
استجابةً للتغيرات التي تستجد في المشهد العام للنزاعات المسلحة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية،
قدم أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الدعم في
السياقات التي لا توجد فيها اتفاقات سلام بوتيرة أعلى من وتيرة تقديمهم الدعم في السياقات التي وُقعت فيها
اتفاقات سلام. وبينما تظل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج متطلبا أساسيا لبناء السلام، ثمة
أدوات أخرى ذات صلة تكتسب أهمية متزايدة، ومن بينها جهود الحد من العنف على صعيد المجتمعات
المحلية والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر. ويقدم الدعم أيضا لإعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات
والجماعات المسلحة على كامل نطاق مفهوم السلام بما يشكله من سلسلة متصلة لا تقتصر على سياقات
ما بعد انتهاء النزاع. وقد جرى تدوين هذه التغييرات في "المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة



الإدماج“ التي حُدثت مؤخرًا. وتُسْتعرض في هذا التقرير الخطوط العريضة للتغييرات التي أُدخلت على المعايير، بما في ذلك نهج الأمم المتحدة المنقَّح في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويتضمن التقرير عدة توصيات للدول الأعضاء بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السياقات التي توجد بها بعثات وتلك التي لا توجد بها بعثات، بما يشمل توصيات بشأن الديناميات المحلية والإقليمية، ومنع التجنيد وإعادة التجنيد، وتهيئة البيئات المؤاتية لإعادة الإدماج، ودعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأغراض الوساطة، والصلات الرابطة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبين إصلاح قطاع الأمن، وتغير المناخ، والعدالة الانتقالية، والجريمة المنظمة، والعدالة الجنائية. ويتضمن التقرير أيضًا توصيات محددة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيما يتعلق بالأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب مسألتَي الصحة العقلية والجوانح، والإجراءات التي يتعين أن يتخذها الفريق العامل المشترك بين الوكالات.

المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
7	ثانيا - استعراض نشاط الأمم المتحدة
7	ألف - في الميدان
12	باء - في المقر
13	ثالثا - نهج الأمم المتحدة المنقّح حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
16	رابعا - التحديات والتوصيات

أولا - مقدمة

1 - صدر التقرير السابق للأمين العام عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (A/65/741) في 21 آذار/مارس 2011. وفي عام 2018، طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تجري الأمانة العامة استعراضا شاملا لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأن تبلغ اللجنة بنتيجته (A/72/19، الفقرة 206). وبالنظر إلى أن عشر سنوات قد مرّت على صدور التقرير السابق وأن الدول الأعضاء قد دعت، من خلال اللجنة الخاصة، إلى تحديث هذه المعلومات، فإن هذا التقرير يقدم للدول الأعضاء استعراضا للطابع المتطور للنزاعات وما طرأ على جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من تغييرات.

2 - فقد تغير المشهد العالمي للنزاعات المسلحة خلال العقد الماضي. فبات يلاحظ بصورة متزايدة امتداد النزاعات المسلحة لأجل أطول، كما أنه في العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات إما لا تكون هناك اتفاقات سلام وإما يكون الموجود منها عُرضة للانهايار في أي لحظة. ويلاحظ بصورة متزايدة أن الجماعات المسلحة تكون مجرّأة إلى فرق صغيرة، وهي تنتشر باستمرار إذ تضع لنفسها أهدافا جديدة، وتطوّر قدرات جديدة، وتستقطب مجندين جددًا. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما يكون العنف المتبادل بين الجماعات المسلحة والمنحصر في السياق المحلي متقشبا بنفس درجة تقشي العنف المسلح الموجه ضد الحكومات المركزية. ويكون لبعض الجماعات المسلحة أيضا صلات تربطها بالجريمة المنظمة عبر الوطنية و/أو بالإرهاب.

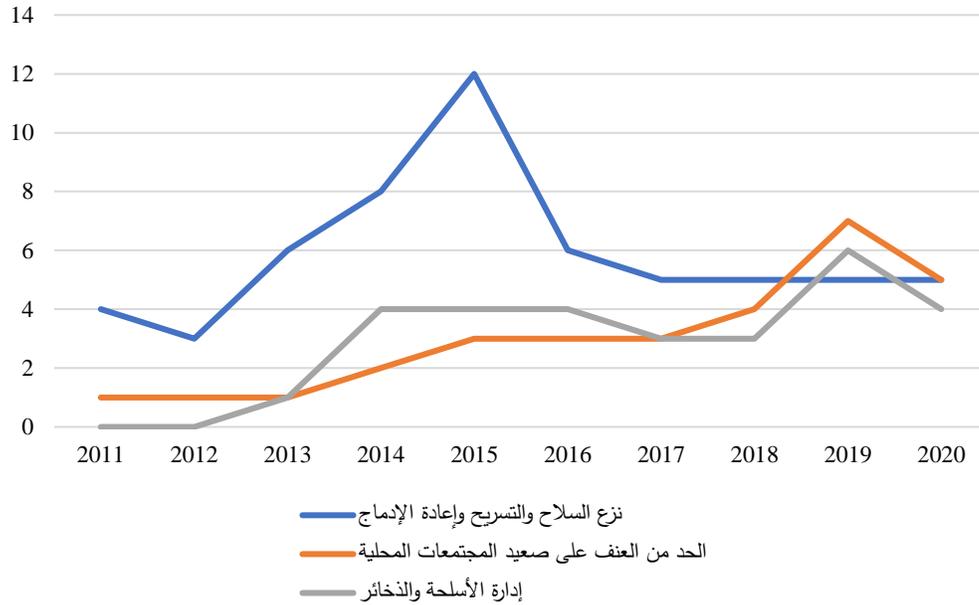
3 - وبما أن طبيعة الجماعات المسلحة ذاتها قد تطوّرت، وتطوّر معها سلوك هذه الجماعات، فقد كوّنت الأمم المتحدة نهجها حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين وعلى امتداد التسعينيات، كان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مرادفا لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كتلك المنفذة في السلفادور وغواتيمالا وموزامبيق. وكان يجري ترتيب هذه البرامج وتنفيذها عادة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع، حيث يكون هناك اتفاق سلام وُقّع بين الحكومات الوطنية والجماعات المسلحة، وتكون هناك بعثة حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تم نشرها. بيد أنه في أواخر التسعينيات وفي السنوات الأولى من الألفية الجديدة، بدأ يظهر اتجاه إلى توسيع نطاق ولايات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، كما وُسّع أيضا نهج الأمم المتحدة حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فبدلا من التركيز فقط على المقاتلين في الهياكل العسكرية، بدأ النهج يركز على المجتمعات المحلية المتضررة من العنف المسلح. وأدى التحوّل من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى نهج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في هايتي عملا بقرار مجلس الأمن 1702 (2006) إلى تكوّن تصوّر جديد لهذه البرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ومع ازدياد وثاقه ارتباطه بالمفاوضات السياسية، وإعلانات وقف إطلاق النار الناجحة، وجهود الوساطة في مجال السلام وبناء الثقة بالمفهوم الأوسع، لم يعد يُنظر إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أنه مجرد إجراء عملياتي وتقني يساهم في تنفيذ اتفاقات السلام. بل إنه قد أصبح من المتعارف عليه على نطاق واسع أنه عملية تؤثر في الديناميات السياسية وتتأثر بها.

4 - واليوم، لا تزال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنفّذة بعد توقيع اتفاقات سلام تشكل جزءا لا يتجزأ من جهود بناء السلام، لأنها تهدف إلى معالجة المشاكل الأمنية التي تطفو على السطح عندما يجد المقاتلون أنفسهم متروكين بلا وسيلة لكسب الرزق أو شبكات للدعم خلال الفترة الحرجة الممتدة من انتهاء النزاع عبر مراحل إحلال السلام والإنعاش والتنمية. ومع ذلك، ونظرا للطبيعة المتغيرة للنزاعات المسلحة، أصبح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مرادفا أيضا لكتلة أنشطة أوسع نطاقا بكثير. وفي حين

أن ولايات أربع بعثات لحفظ السلام - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان - كانت تركز في البداية على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فهي باتت تتضمن بصورة متزايدة على مدى العقد الماضي إشارات إلى أداتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج⁽¹⁾ المتمثلتين في الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر⁽²⁾ (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

الإشارات إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر في الولايات الصادرة عن مجلس الأمن



ملاحظة: يستند الشكل إلى البيانات المقّمة في مرفق هذا التقرير.

5 - وجرى أيضا تضمين الولايات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضا لغة تخاطب المسألة الجنسانية بشكل صريح (انظر الشكل الثاني). فعلى سبيل المثال، بموجب القرار 2531 (2020)، قرر المجلس قرّر المجلس أن تشمل المهام ذات الأولوية التي تُكَلّف بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي دعم تجميع الجماعات المسلحة ونزع سلاحها وتسريحها وإعادة

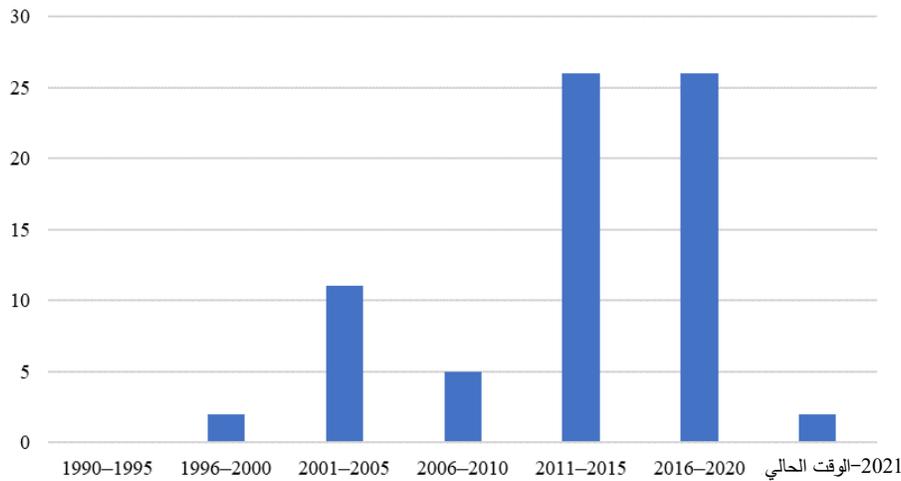
(1) للاطلاع على تعريف لأدوات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، انظر الفرع ثالثا من هذا التقرير.

(2) تُكَلّف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بولاية لدعم الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية منذ عام 2014 (قرار مجلس الأمن 2164 (2014)) وتُكَلّف بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالقيام بذلك منذ عام 2019 (القرار 2459 (2019)). وأدرج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وإدارة الأسلحة والذخائر لأول مرة في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2014 (القرار 2149 (2014)) وفي ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2017 (القرار 2348 (2017)).

إدماجها، ومواصلة تنفيذ برنامج مجتمعي للحد من العنف، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال⁽³⁾ وبالمثل، في القرار 2448 (2018)، حثّ المجلس سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التصدي لوجود الجماعات المسلحة ونشاطها في البلد من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة تعطي الأولوية للحوار والتنفيذ العاجل لبرنامج شامل وفعال ومرع للمنظور الجنساني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

الشكل الثاني

عدد الإشارات المتعلقة بالمسألة الجنسانية في الولايات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج



6 - في يومنا هذا، لم تعد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منحصرة في سياقات ما بعد النزاع. بل إنها تغطي كامل نطاق السلسلة المتصلة لمفهوم السلام، بدءاً من منع نشوب النزاعات ومروراً بتسوية النزاعات وحفظ السلام، وصولاً إلى بناء السلام والتنمية المستدامة. وكثيراً ما تنفذ أدوات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، في بلدان تشهد نزاعات مسلحة جارية. وبالمثل، يقدم الدعم في مجال إعادة الإدماج للأفراد الذين يتركون الجماعات المسلحة بغض النظر عما إذا كان هناك اتفاق سلام. وهذه الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق النزاعات الجارية لا تقل أهمية عن البرامج المنفذة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع، فهي تمكن السلطات الوطنية من السعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى في حال عدم تحقُّق الشروط المسبقة لتنفيذ برامج من هذا النوع (انظر الفرع ثالثاً). ففي السياقات التي لا توجد فيها اتفاقات سلام، على سبيل المثال، يتمثل الهدف من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الإسهام في تحقيق الاستقرار، وجعل العودة إلى حالة الاستقرار ملموسة بدرجة أكبر، وتهيئة بيئات مؤاتية لعمليات السلام المحلية والوطنية. وكما هو مبين في الشكل الثالث، قام أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني

(3) قرار مجلس الأمن 2531 (2020)، الفقرة 28 (أ) '3'. وانظر أيضاً، على سبيل المثال، القرار 2612 (2021)، الفقرة 29 '2' (ز) و (ط).

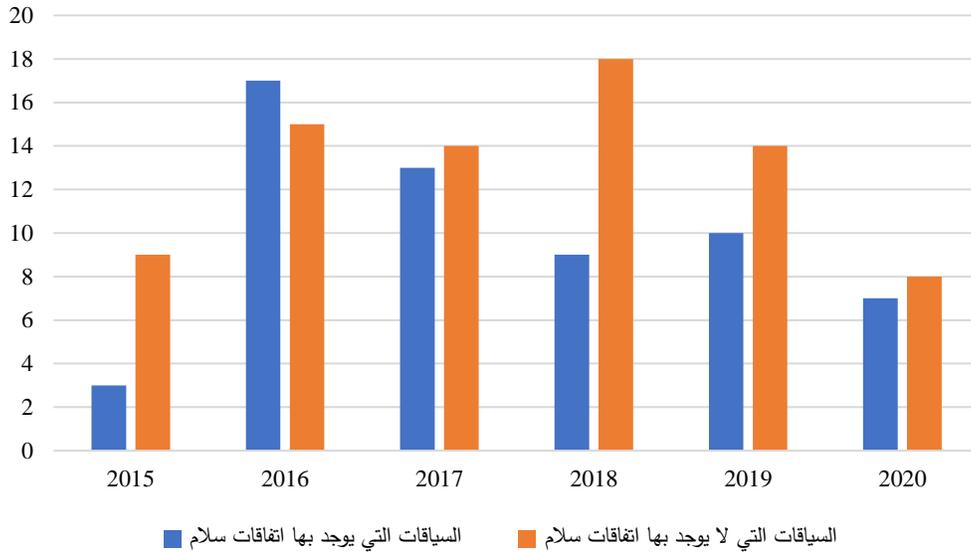
بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج⁽⁴⁾ على مدى السنوات الخمس الماضية بتقديم الدعم في السياقات التي لا توجد بها اتفاقات سلام بوتيرة أعلى من وتيرة تقديمهم الدعم في السياقات التي شهدت توقيع اتفاقات سلام.

الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

أنشأت اللجنة التنفيذية للسلام والأمن الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام 2005، وهو مكلف بالعمل على تحسين أداء المنظمة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي عام 2006، كانت هناك 15 إدارة ووكالة وصندوقاً وبرنامجاً ممثلة في الفريق العامل المشترك بين الوكالات. وازداد حجم هذا الفريق حتى وصل اليوم إلى 27 عضواً.

الشكل الثالث

المشاريع التي بدأها أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السياقات التي توجد بها اتفاقات سلام والسياسات التي لا يوجد بها مثل هذه الاتفاقات



7 - وعلاوة على ذلك، لم يعد تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مقتصرًا على السياقات التي توجد فيها عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تدعم أيضا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال بعثاتها السياسية الخاصة، مثل بعثتها في السودان وهايتي. وفي قراره 2524 (2020) الذي اتخذته في 3 حزيران/يونيه 2020، قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان كبعثة سياسية خاصة مكلفة بولاية أوسع نطاقا من ولاية سابقتها، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي هايتي، بعد 15 عاما من العمل بنمط بعثات حفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي)، حدث الانتقال إلى نمط البعثة السياسية الخاصة في شكل مكتب الأمم

(4) يمكن الاطلاع على قائمة بأعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصفحة الشبكية التالية: www.unddr.org/the-iawg/.

المتحدة المتكامل في هايتي الذي بدأ عمله في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وكما يُنصّ عليه في القرارين 2476 (2019) و 2579 (2021)، على التوالي، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي هو بعثة سياسية خاصة مكلفة بولاية دعم الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وإدارة الأسلحة والذخيرة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان مكلفة بولاية دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر. واستمر أيضا دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال البعثات السياسية الخاصة في كولومبيا (بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا)، ومنطقة البحيرات الكبرى (مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى)، والعراق (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق)، وليبيا (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا)، والصومال (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال)، واليمن (مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن)، وكذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وبالنسبة لسياقات البعثات السياسية الخاصة، فكما هو الحال في سياقات حفظ السلام، يعد من الأمور المحورية تقديم الدعم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال نهج متكامل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بمساندة آليات تنسيق على الصعيد القطري، مثل الأفرقة وفرق العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

8 - وخلال السنوات الخمس الماضية، قام أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات أيضا، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بدعم الحكومات الوطنية في تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياقات لا توجد بها عمليات سلام تابعة للأمم المتحدة، كما هو الحال في الكاميرون وموزامبيق والفلبين والكونغو ورواندا.

ثانيا - استعراض نشاط الأمم المتحدة

ألف - في الميدان

9 - يستند هذا الفرع إلى المعلومات المستمدة من تحليل التقدم المحرز والاتجاهات السائدة، وإلى البيانات المقدّمة من أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات. وهو يبيّن النطاق العريض للأنشطة التي دعمها الأعضاء في السنوات الأخيرة وتتنوّع نقاط الدخول البرنامجية والقطاعية التي يمكن أن تنطلق منها جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

10 - على مدى السنوات الخمس الماضية، واصلت الأمم المتحدة دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنفذة بقيادة إقليمية ووطنية بعد توقيع اتفاقات سلام. في السودان، بين عامي 2015 و 2017، جرى دعم اللجنة الوطنية السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لنزع سلاح وإعادة إدماج 3 000 من المقاتلين السابقين في دارفور. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى والبنك الدولي بدعم تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، بينما ركّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النشاط

المجتمعي لدعم إعادة الإدماج. وبدءا من الإطلاق الرسمي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في كانون الأول/ديسمبر 2018 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، تم نزع سلاح وتسريح 2 532 من المقاتلين، ومن بينهم 143 من النساء. وفي مالي، دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي حكومة مالي في تنفيذ عملية مسرعة لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة الموقعة والممتثلة في غاو وتمبكتو وكيدال في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ونيسان/أبريل 2019 وحزيران/يونيه 2020. وفي فترة ما بين عامي 2016 و 2020، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاشتراك مع البنك الدولي، الحكومة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نزع سلاح وتسريح 1 897 من أعضاء الجماعات المسلحة (843 رجلا و 54 امرأة). وخلال الفترة نفسها، دعمت البعثة أيضا الحكومة في نزع سلاح 2 371 من أعضاء الجماعات المسلحة الأجنبية ومعاليهم وتسريحهم وإعادتهم إلى بلدانهم وإعادة توطينهم.

11 - وفي السياقات التي لا توجد بها بعثات، ومن خلال دعم صندوق بناء السلام، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، منذ عام 2019، بدعم اللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج في إعادة إدماج 1 635 من الأفراد المعادين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك 554 من المقاتلين السابقين (553 رجلا وامرأة واحدة)، و 249 امرأة معالة و 832 طفلا (412 فتى و 420 فتاة). وفي الفلبين، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2017 بدعم مكتب المستشار الرئاسي لعملية السلام (الذي أصبح في عام 2021 يسمّى مكتب المستشار الرئاسي لشؤون السلام والمصالحة والوحدة) في وقف عمليات جبهة مورو الإسلامية للتحريض من خلال مشروع لدعم بناء السلام والتطبيع، بالتعاون الوثيق مع الهيئة المستقلة لوقف العمليات وأفرقة السلام والأمن المشتركة.

الأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

12 - قام أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات أيضا بدعم الأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مجموعة متنوعة من السياقات. فبين عامي 2016 و 2021، على سبيل المثال، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المنظمات غير الحكومية المحلية في تنفيذ مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لفائدة 34 874 مشاركا (بمن في ذلك 13 570 امرأة). وفي جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة 2017/2018، دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لفائدة 14 338 من أفراد المجتمعات المحلية، بمن في ذلك أعضاء سابقون في الجماعات المسلحة كانوا غير مستوفين لشروط الانضمام إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي عام 2016، دعمت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضا أعضاء في الجماعات المسلحة، ومن بينهم مقاتلات سابقات، ممن كانوا على استعداد لترك أسلحتهم في إطار برنامج تحضير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي العراق، دعمت المنظمة الدولية للهجرة ابتداء من عام 2019 الجهود المبذولة للحد من العنف في المجتمعات المحلية من خلال تقديم الدعم لـ 1 000 من أفراد المجتمعات المحلية، بمن في ذلك أعضاء سابقون في الجماعات المسلحة قاتلوا ضد داعش. ومن عام 2014 إلى عام 2020، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الوطنية السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ برنامج مجتمعي للأمن والاستقرار في ست ولايات متاخمة لجنوب السودان.

13 - وبالإضافة إلى ذلك، دعم أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات جهود إدارة الأسلحة والذخائر التي يمكن توظيفها كأداة متصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتعزيز الرقابة على الأسلحة والذخائر والمساءلة عنها وإدارتها على مدى دورة حياتها، بما في ذلك وضع الأطر والعمليات والممارسات لضمان اقتناء المواد وتكديسها ونقلها وتتبعها والتصرف فيها على نحو آمن ومأمون. وبين عامي 2016 و 2020، أجرى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دراسات لتحديد خط الأساس في مجال إدارة الأسلحة والذخائر في الصومال وسيراليون وبوركينا فاسو وغانا وليبيريا والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى سبيل المتابعة لبعثة تقييم تقني لإدارة الأسلحة والذخيرة كانت قد أوفدت إلى هايتي في عام 2019، تعاونت إدارة عمليات السلام ومكتب شؤون نزع السلاح مع كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لدعم هايتي في إنشاء إطار شامل لتحديد الأسلحة. وعلاوة على ذلك، ييسر إدارة عمليات السلام ومكتب شؤون نزع السلاح، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، إجراء دراسة عن ديناميات الأسلحة والذخيرة في السودان دعماً لبدء عمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في عام 2020.

14 - ونظراً للطابع السياسي لمجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شارك ممارسو هذا المجال أيضاً في جهود الوساطة، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والفلبين والكونغو وليبيا ومالي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لإعداد اتفاقات السلام (مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) في اليمن من عام 2015 إلى عام 2020.

دعم إعادة الإدماج

15 - بالإضافة إلى دعم إعادة الإدماج ضمن إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تم دعم هذا المسعى أيضاً في سياقات لا يوجد بها مثل هذه البرامج. فعلى سبيل المثال، في عامي 2018 و 2019، دعمت المنظمة الدولية للهجرة حكومة موزمبيق في تقديم دعم إعادة الإدماج للأعضاء السابقين في المقاومة الوطنية الموزمبيقية. وخلال الفترة نفسها، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم مالي من صندوق بناء السلام، بتقديم الدعم لحكومة الكونغو في إعادة إدماج مقاتلي النينجا السابقين وأفراد أسرهم وغير ذلك من أفراد المجتمعات المحلية في منطقة بول. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال صندوق بناء السلام، بتقديم الدعم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقديم المساعدة في مجال إعادة الإدماج للأفراد الذين يتركون النشاط العسكري من تلقاء أنفسهم في كاساي وتتجانيقا. ومنذ عام 2019، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود المجتمعية في مجالي الأمن وإعادة الإدماج للمقاتلين المتطوعين السابقين الذين كانوا يقاتلون ضد داعش في العراق.

16 - وقدّم الدعم أيضاً إلى الحكومات الوطنية التي تتعامل مع الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة المصنّفة كمنظمات إرهابية بما يتجاوز عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقامت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وإدارة عمليات السلام، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم الدعم

في حوض بحيرة تشاد، مما ساهم في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي تمت صياغتها في عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، إعادة إدماج الأعضاء السابقين في بوكو حرام وأعضاء القوة المدنية المشتركة. ودعمت المنظمة الدولية للهجرة أيضا حكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ مشاريع لعودة الأعضاء السابقين في حركة الشباب، بما في ذلك البرامج التي تركز تحديدا على النساء. وأخيرا، وفي إطار البناء على العمل الذي أنجزته آلية التمويل لتحقيق الاستقرار، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود المجتمعية للمصالحة وإعادة الإدماج في العراق للنازحين، بما في ذلك الأسر التي ينظر إليها السكان على أنها مرتبطة بداعش لأن منها أفرادا انضموا إلى داعش أو لأنها كانت تعيش في أراضٍ يسيطر عليها داعش.

المسائل الجامعة

الشؤون الجنسانية

17 - تضمّن العديد من جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضا عنصراً يخاطب المسألة الجنسانية بشكل صريح. فعلى سبيل المثال، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف، بدعم حكومة كولومبيا في تقديم دعم شامل جنسانيا لإعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أفراد وأسره، فضلا عن دعم المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية. وكفل البرنامج مشاركة المرأة في المشاريع الإنتاجية. وفي عام 2019، دعمت المنظمة الدولية للهجرة الحكومة في تدريب الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (137 امرأة و 103 رجال) وأعضاء المجتمعات المحلية من الرجال والنساء في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنع العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمراهقين المرتبطين بميليشيات أنتي - بالাকা وجماعات سيليكيا المسلحة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لتمكين الفتيات والنساء المعرضات للخطر بشدة، ولا سيما الناجيات من العنف الجنساني.

الأطفال

18 - ظل قسم كبير من العمل المضطلع به يركّز على إطلاق سراح وإعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة، وعلى منع تجنيد الأطفال. فبين عامي 2016 و 2020، دعمت اليونيسف الحكومات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والكاميرون ومالي واليمن، ضمن بلدان أخرى. وفي مالي، قدمت اليونيسف خدمات الحماية والدعم النفسي - الاجتماعي لـ 593 طفلا (49 فتاة و 544 فتى) في أربعة من مراكز العبور والتوجيه في فترة ما بين تموز/يوليه 2017 وأذار/مارس 2020. وبين عامي 2016 و 2017، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، بتقديم الدعم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إعادة الإدماج المجتمعي للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة. وقدم البرنامج الدعم إلى 748 طفلا كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات

المسلحة وغير ذلك من الأطفال شديدي التعرض للخطر، و 748 أسرة معيشية (حوالي 6 000 شخصا) و 13 000 من تلاميذ المدارس في مقاطعة كيفو الشمالية. وفي المجلد، قدمت اليونسيف في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي 2016 و 2020 الدعم لإعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي لـ 8 855 طفلا ممن كانوا مرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة. وأخيرا، في عامي 2019 و 2020، عمل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في سان خوسيه دل غوافياري لتجميع أطفال الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأطفال أهالي المجتمعات المحلية المدنيين في مكان واحد.

الشباب

19 - وفقا للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، كان للشباب حضور قوي أيضا في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على مدى السنوات الخمس الماضية. فمنذ عام 2016، تم إدراج الشباب في برامج إعادة الإدماج المجتمعي التي تدعمها الأمم المتحدة (في كولومبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق والكونغو والسودان) وفي برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية (في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي ومالي والكونغو والسودان). وبات الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية يشكل بصورة متزايدة أداة رئيسية في التصدي لخطر تجنيد الشباب. وكان التكليف بذلك يصدر في بادئ الأمر في سياقات حفظ السلام، ثم بات يصدر للبعثات السياسية الخاصة، كما أصبح ينفذ الآن أيضا في السياقات التي لا توجد بها بعثات، كما في الكونغو. وفي فترة ما بين عامي 2017 و 2019، دعمت المنظمة الدولية للهجرة حكومة كولومبيا لتنفيذ برنامج يركز تحديداً على تحسين قابلية الشباب للتوظيف في الأعمال الرقمية منعا لارتباطهم مستقبلا بأشكال جديدة من العنف الحضري.

الاستجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

20 - أبرزت جائحة كوفيد-19 الصلات الرابطة بين السلام والأمن وبناء السلام والتماسك الاجتماعي والصحة. وتسبب بدء ظهور الجائحة في أوائل عام 2020 في تعطل شديد لتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشهدت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تأخيرات، وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واصلت تنفيذ برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، فإنها واجهت معوقات شديدة في القيام بذلك، بما في ذلك البروتوكولات المعمول بها لمنع انتقال الفيروس، والقيود المفروضة على حرية تنقل الأفراد، ومحدودية القدرة على رصد المشاريع. وبالنسبة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المكلفة بدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، فإن القيود المفروضة على السفر بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى أعاقت بدرجة كبيرة إعادة أعضاء الجماعات المسلحة المسرّحين إلى بلدانهم وإعادة توطينهم هناك.

21 - ولمواجهة هذه التحديات، وفي إطار الاسترشاد بأداة التقييم الذاتي السريع الخاصة بكوفيد-19 التي طورها الفريق العامل المشترك بين الوكالات، قام ممارسو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما يلي: (أ) إجراء تحليلات لمدى الأهمية الحيوية للبرامج، لتحديد الأولويات التشغيلية والاستراتيجية؛ (ب) جدولة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا للنمط التدريجي المتداخل، مع التركيز على عمليات جمع

الأسلحة؛ (ج) تكثيف وتيرة المهام السياسية والمساعي الحميدة عند تعذر تنفيذ العمليات؛ (د) اتخاذ تدابير لضمان ألا تصبح عمليات وأفراد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من العوامل الناقلة للعدوى. وأعيد أيضا توظيف هذه العمليات بحيث تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لمكافحة الجائحة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، شملت هذه الجهود توعية المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع. ومن خلال إعادة توظيف أنشطة الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، وبالأخص من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي، شارك أعضاء سابقون في الجماعات المسلحة في إنتاج معدات الوقاية الشخصية، مثل الكمامات، وفي إقامة البنى التحتية الحيوية في مجالي الصحة والصرف الصحي، مثل آبار المياه ومراكز العزل. واتخذت أيضا مبادرات مماثلة في إطار البرامج الجارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية والوكالات والصناديق والبرامج الرائدة في البيئات التي لا توجد بها بعثات.

باء - في المقر

22 - في المقر، واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح رصد الحالة وإبلاغ الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتصل بتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاعات. وواصلت أيضا الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأطفال من القوات والجماعات المسلحة ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي أيلول/سبتمبر 2018، أطلقت اليونسيف والممثلة الخاصة الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود، وذلك من أجل توليد أفكار وإجراءات عملية جديدة فيما يتصل بسبل دعم برامج إعادة إدماج الأطفال بشكل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت إدارة التواصل العالمي دعم العناصر الإعلامية للعمليات الميدانية التي تقوم بأنشطة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وواصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الدعوة إلى السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي التي تستهدف "إسكات البنادق بحلول عام 2030". وعقد المكتب أيضا سلسلة حوارات أفريقية الافتراضية بشأن موضوع "كوفيد-19 وإسكات البنادق في أفريقيا: التحديات والفرص" في أيار/مايو 2020.

23 - ومع إصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2019، أصبح قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع لإدارة عمليات السلام/مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية جهة مقبلة للخدمات على نطاق المنظومة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قدمت إدارة عمليات السلام المساعدة التقنية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البيئات التي لا توجد بها بعثات، بما في ذلك إثيوبيا وبوركينا فاسو وتايلند وتشاد وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وموزمبيق، حيث تعمل في إطار من التعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقدم الدعم أيضا للبعثات السياسية الخاصة العاملة على الصعيد الإقليمي، مثل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وشملت الأنشطة الإقليمية المضطلع بها الدعم المقدم من إدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعراض سياسة الاتحاد الأوروبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدمت إدارة عمليات السلام والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أيضا المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وعمليات دعم السلام في إطار برنامج قدرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، بدأت إدارة عمليات السلام ومكتب شؤون نزع السلاح في عام 2016 مشروعاً مشتركاً بشأن الإدارة

الفعالة للأسلحة والذخيرة في السياقات المتغيرة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويوفر المشروع موارد الخبراء والتوجيه والتدريب والمساعدة التقنية للممارسين في تصميم وتنفيذ عمليات نزع السلاح وأنشطة الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر المتصلة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

24 - وواصلت إدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا التشراك في رئاسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المكلف بوضع السياسات وتقديم الدعم التقني المتكامل للدول الأعضاء. وفي عام 2017، اتخذ الفريق العامل المشترك بين الوكالات قرارا باستعراض المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتشكل المعايير، التي قُدمت لأول مرة في تقرير الأمين العام لعام 2006 عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (A/60/705)، مستودعا للدروس وأفضل الممارسات المستمدة من تجربة جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة. وكان الأساس المنطقي لوضع المعايير للمرة الأولى في عام 2006 هو معالجة نهج الأمم المتحدة الذي كان مجزأ قبل ذلك، وهو ما أسفر عن سوء تخطيط على صعيد أنشطة تعبئة الموارد، وعن ازدواجية في الهياكل الإدارية (المرجع نفسه، الفقرة 58). وقد صُممت المعايير لمساعدة الممارسين على تحسين التخطيط لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحسين تطوير هذه العمليات وتنفيذها ورصدها (وفقا لتعريفها في الفرع ثالثا من هذا التقرير) سواء في السياقات التي توجد بها بعثات أو التي لا توجد بها بعثات، وهي مقسمة إلى 6 مستويات مؤلفة من 36 وحدة. وقامت طائفة من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية (بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي)، واللجان الوطنية، والباحثين المستقلين، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات التدريب والمنظمات الدولية بتقديم إسهامات لتتقيح الوحدات القائمة ووضع وحدات جديدة. واعتمد رسميا المستوى الثاني من المعايير، الذي يحدد نهج الأمم المتحدة المنقح حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من قبل كبار مديري جميع الكيانات الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الوكالات خلال المناسبتين الرفيعتي المستوى اللتين أقيمتا بشكل متزامن في نيويورك وجنيف في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

ثالثا - نهج الأمم المتحدة المنقح حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

25 - في نهج الأمم المتحدة المنقح حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المعروف ضمن المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يقَر الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي في جوهره عملية يتم من خلالها دعم أفراد القوات والجماعات المسلحة لإلقاء أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية. بيد أنه يقَر أيضا بأن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكن أن تسهم في جهود تحقيق الاستقرار وفي تهيئة بيئة يمكن فيها لعملية السلام والمصالحة السياسية والاجتماعية وسبل كسب الرزق والعمل اللائق والتنمية المستدامة أن تتجذّر. ولا تشمل هذه العمليات جميع التدابير الجارية لتحقيق الاستقرار والإنعاش، بل تنحصر في التدابير التي تتصدى لوجود أعضاء في قوات وجماعات مسلحة حاليا و/أو سابقا.

26 - وينطوي نهج الأمم المتحدة المنقح أيضا على إعادة تأطير لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليكون مندرجا ضمن نهج الحفاظ على السلام وعاملا مساهما في الجهود الأشمل الرامية إلى إضفاء الصبغة العملية على النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفي إطار هذا النهج المنقح، المنعكس في القرارين التوأمين الصادرين عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع

للأمم المتحدة، تسلّم الجمعية والمجلس بضرورة أن تعمل الأمم المتحدة ككل على كامل نطاق سلسلة السلام المتصلة⁽⁵⁾. وتتسم الآثار المترتبة على ذلك بأهمية خاصة بالنسبة لتوفير الدعم في مجال إعادة إدماج المقاتلين السابقين والأشخاص الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة. وذلك لأنه في إطار نهج الحفاظ على السلام، لا يكون تقديم الدعم لإعادة الإدماج مقتصرًا على سياقات ما بعد انتهاء النزاع، بل يمكن أيضاً تقديمه بينما النزاع ما زال جارياً. كما أن نهج الأمم المتحدة المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتماشى بدرجة كبيرة جداً مع أولويات "خطة المشتركة" (A/75/982) ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

27 - وبالنظر إلى التغييرات التي طرأت على السياقات التي تتم فيها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يبدو أن الوقت مناسب لاستعراض التعاريف الحالية لهذه العمليات، على نحو ما ذكره الأمين العام في مذكرته المؤرخة 27 أيار/مايو 2005 الموجهة إلى الجمعية العامة (A/C.5/59/31). وقد اعتمدت كيانات الأمم المتحدة التعاريف التالية من خلال اللجنة التنفيذية:

28 - **العمليات المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج** هي جهود يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون وتتألف من توليفات مختلفة ومتراصة تجمع بين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم إعادة الإدماج. وهي جزء من النهج المتعدد الأبعاد لمنظومة الأمم المتحدة، الذي يشكل إسهاماً على كامل نطاق سلسلة السلام المتصلة، بدءاً من منع نشوب النزاعات ومروراً بتسوية النزاعات وحفظ السلام، وصولاً إلى بناء السلام والتنمية.

29 - **برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج** تتألف من مجموعة من التدابير ذات الصلة التي تندرج ضمن الفئات العملياتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع أطر مشتركة للنتائج. ولا تكون هذه البرامج قابلة للتطبيق إلا مع تحقق شروط مسبقة معينة:

- (أ) التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار و/أو اتفاق سلام عن طريق التفاوض، مما يوفر إطاراً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- (ب) توافر الثقة في عملية السلام؛
- (ج) استعداد أطراف النزاع المسلح للمشاركة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- (د) توافر حد أدنى من ضمان الأمن.

30 - ويجب أن تكون جزءاً من برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وذلك على النحو التالي:

- (أ) **نزع السلاح** - نزع السلاح هو جمع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي يسلمها طوعاً المقاتلون والأشخاص المرتبطون بالقوات والجماعات المسلحة، وأحياناً أيضاً السكان المدنيون، وتوثيق هذه الأصناف ومراقبتها والتصرف فيها. والهدف من نزع السلاح هو خفض عدد الأسلحة والذخائر والمتفجرات غير المشروعة التي يجري تداولها و/أو منع تسريبها إلى مستخدمين غير مرخص لهم.

(5) قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016)، اللذان أكدتهما قرار الجمعية العامة 201/75 وقرار مجلس الأمن 2558 (2020).

(ب) **التسريح** - التسريح هو فصل أفراد القوات والجماعات المسلحة عن هياكل القيادة والتحكم العسكرية وانتقالهم إلى الحالة المدنية. وتشمل المرحلة الأولى من التسريح إخراج أفراد القوات والجماعات المسلحة في المواقع المسماة من النشاط العسكري بشكل رسمي خاضع للرقابة. ويوفر اتفاق سلام الإطار السياسي والسياساتي والعملياتي للتسريح، ويمكن أن ترفق به وثيقة تحدد سياسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعندما تكون الشروط المسبقة لوجود برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير متحققة، يمكن تيسير الانتقال من وضع المقاتل إلى الوضع المدني وإضفاء الصبغة الرسمية على هذا الانتقال من خلال نهج مختلفة تتبعها السلطات الوطنية.

(ج) **إعادة الاستيعاب، أو المرحلة الثانية من عملية التسريح** - إعادة الاستيعاب هي مساعدة انتقالية تقدم لفترة تصل إلى سنة واحدة، وهي تسبق دعم إعادة الإدماج. وتقدم المساعدة على إعادة الاستيعاب للمقاتلين والأشخاص المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة الذين تم تسريحهم رسمياً.

(د) **إعادة الإدماج** - إعادة الإدماج هي العملية التي ينتقل من خلالها المقاتلون السابقون والأشخاص الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة، بشكل مستدام، للعيش في المجتمعات المحلية التي يختارونها كأعضاء مدنيين في المجتمع. وتتم إعادة الإدماج على مستويات الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، ويكون لها أبعاد اجتماعية ونفسية-اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية. وتشكل عمليات إعادة الإدماج جزءاً من الانتعاش والتنمية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، مع قيام المجتمع الدولي بدور داعم إذا طلب منه ذلك. ويمكن، عند الاقتضاء، تزويد المعالين وأفراد المجتمع المحلي المضيف بدعم إعادة الإدماج.

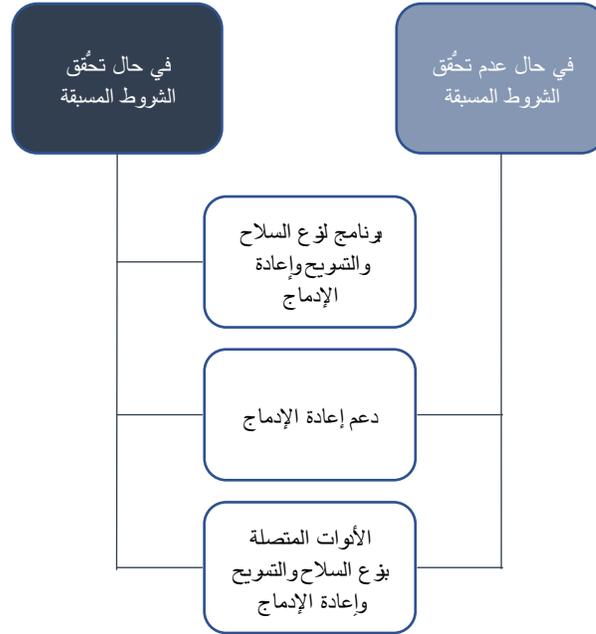
31 - وعندما تكون الشروط المسبقة لوجود برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير متحققة، يظل من الممكن تقديم دعم إعادة الإدماج لمن هم بصدد ترك القوات والجماعات المسلحة النشطة. وفي هذه الحالة، يظل تعريف إعادة الإدماج الوارد أعلاه سارياً. وقد يكمل هذا الدعم إصلاح قطاع الأمن أو الأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالمفهوم الأعم.

32 - والأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي تدابير مباشرة ومحددة الأهداف. وهي تشمل مرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، والمبادرات الرامية إلى منع الأفراد من الانضمام إلى الجماعات المسلحة المصنفة كمنظمات إرهابية، ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأغراض الوساطة، ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأغراض الترتيبات الأمنية الانتقالية. وتختلف الأهداف المحددة للأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باختلاف السياق، وهي قد تشكل إسهاماً في الجهود السياسية وجهود بناء السلام بالمفهوم الأشمل، بما يتماشى مع الولايات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والأطر الاستراتيجية الأشمل، مثل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة و/أو خطة الاستجابة الإنسانية و/أو الإطار الاستراتيجي المتكامل.

33 - ويوضح الشكل الخيارات المختلفة لممارسي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تختلف تبعاً لما إذا كانت الشروط المسبقة لوجود برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج متحققة. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أن يقوم ممارسو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دوماً بالتشجيع على إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم دون شروط مسبقة. وهناك أيضاً عدد من المبادئ الرئيسية التي يركز

عليها نهج الأمم المتحدة المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويرد بيان تفصيلي لهذه المعايير في المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

قائمة الخيارات المتعلقة بالعملية المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج



رابعاً - التحديات والتوصيات

34 - نظراً للطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح والطبيعة الدائمة التطور لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يبدو أن هناك عدة تحديات حالية ومستقبلية، وذلك كما هو مبين أدناه.

البعثات السياسية الخاصة والسياقات التي لا توجد بها بعثات

35 - يتصل أحد التحديات الرئيسية بكون الأمم المتحدة قد أصبحت تُدعى بشكل متزايد في السنوات الأخيرة إلى دعم عمليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيئات أخرى خلاف بيئات حفظ السلام. وفي السنوات الأخيرة، تحوّل بعض عمليات حفظ السلام إلى بعثات سياسية خاصة، وبات مزيد من طلبات الدعم يرد من سياقات لا توجد بها بعثات. وهذا يعكس الصلة الرابطة بين جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبين الأهداف الأكبر لبناء السلام والتنمية، ولا سيما على النحو المجسّد في أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ازدياد الطلبات التي ترد من سياقات أخرى خلاف سياقات حفظ السلام، فإن التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة هو افتقار هذه البيئات إلى التمويل والقدرات اللازمة للانخراط في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو الكافي واللازم. ولذلك، فإنني أشجع الدول الأعضاء على كفاءة توجيه القدرات والموارد الكافية لتلبية الطلبات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي ترد من البعثات السياسية الخاصة ومن البيئات التي لا توجد بها بعثات.

36 - وصحيح أن تحوّل بعثة لحفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة هو مؤشر إيجابي يدلّ على إحراز تقدّم على مسيرة البلد المضيف نحو السلام والتنمية المستدامين، ولكنه قد يولّد تحديات على صعيد

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال السياقات الانتقالية - التي تكون في الأصل عمليات سياسية معقدة تتطوي على عمل كبير على صعيد إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة واستراتيجيتها وحجم وجودها في بلد ما - يمكن أن تؤدي حالات إغلاق البعثات إلى فقدان القدرة على التأثير السياسي وإلى فتور اهتمام المجتمع الدولي. وعندما يأتي إغلاق البعثات ودخول المراحل الانتقالية بالتزامن مع تقلص حجم تدفقات المعونة وتضاؤل إمكانية التنبؤ بها، تصبح الإنجازات الرئيسية المتحققة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عرضة للضياع. ولذلك فإنني أشجع الدول الأعضاء على كفالة أن يظل الاهتمام السياسي بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قائماً حتى يتم التثبت من إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات والجماعات المسلحة على نحو مستدام.

الديناميات المحلية والوطنية والإقليمية

37 - يتمثل أحد التحديات الأخرى التي تواجهها الأمم المتحدة عند قيامها بدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أن مسببات النزاع تتبع من مستويات شتى. فيمكن للمخططات المحلية - على مستوى الفرد أو الأسرة أو العشيرة أو الوحدة البلدية أو الطائفة أو الإقليم المحلي أو الجماعة العرقية - أن تدفع، ولو جزئياً على الأقل، في اتجاه استمرار العنف المسلح. واتفاقات السلام المبرمة على المستوى الوطني لا تعالج دوماً ما يجري من عنف على المستوى المحلي. وبالمثل، فإن التدخلات التي تتم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد المحلي، مثل أنشطة الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، قد لا تهيئ دوماً الظروف المؤاتية لإقامة عمليات سلام على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن الأبعاد والمسببات الإقليمية للنزاع والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتداخلة بين الدول المتجاورة التي تتقاسم حدوداً غير آمنة تشكل أيضاً تحديات تعترض تخطيط وتصميم وتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالإعادة إلى البلدان الأصلية وبنقل الأسلحة والذخائر عبر الحدود.

38 - وأينما كان هذا ملائماً، أحثّ الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، على تقديم الدعم لعمليات التفاوض على اتفاقات السلام المحلية بالإضافة إلى الاتفاقات الوطنية، وتنفيذها، وذلك من قبيل الموائيق المحلية لعدم الاعتداء، والاتفاقات المتعلقة بالوصول إلى مناطق محددة (الرعاة - المزارعون، واستغلال الموارد الطبيعية)، واتفاقات وقف إطلاق النار وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة، واتفاقات الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

39 - وعلاوة على ذلك، أشجع الدول الأعضاء التي تقوم بأدوار في جهود الوساطة بجانب الأمم المتحدة على إشراك خبراء في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفرقة الوساطة التي تعمل على التفاوض على اتفاقات السلام (الوطنية والمحلية). فهؤلاء الخبراء يقومون بدور حيوي في جهود الوساطة، بما في ذلك على المستوى المحلي وبين الجماعات المسلحة. وهم يقومون بأدوار فاعلة في الجهود التي تساعد على بناء الثقة والاطمئنان. ولذلك، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليس مجرد أداة تقنية، بل إنه أداة سياسية أيضاً.

40 - وأخيراً، أدعو الدول الأعضاء إلى الحرص على معالجة الصلات الرابطة بين المستويات الوطني والمحلي والإقليمي، بما في ذلك من خلال صياغة استراتيجيات متعددة المستويات ولايات إقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الأمور التي تستحق مزيداً من هذا الصدد مواصلة استكشاف

استخدام الأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والكيفية التي يمكن بها لهذه الأدوات أن تهيئ الظروف المؤاتية لإقامة عمليات سلام على الصعيد المحلي و/أو الوطني.

النزاعات المسلحة الجارية

41 - في سياقات النزاعات المسلحة النشطة، يجد ممارسو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن عليهم التعامل مع جوانب معقدة مرتبطة بانتشار الجماعات المسلحة وتجزؤها وانقسامها وتبدل ولائها. وفي هذه السياقات، يجد ممارسو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنفسهم أيضا، وبصورة متزايدة، أمام ضرورة التصدي لأنشطة التجنيد الجارية من جانب الجماعات المسلحة. والوقاية تُعتبر حجر زاوية لجميع جهود الأمم المتحدة. وعندما يقدّم الدعم فقط لمن يتركون الجماعات المسلحة في محاولة لمنع إعادة التجنيد، مع إهمال أولئك المتبقين في صفوف الجماعات، فإن هذا ينتقص في كثير من الحالات من التأثير العام لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذه السياقات، تلتزم الأمم المتحدة بالاستمرار في ضمان كون الوقاية في صدارة استجاباتنا وضمان إيلاء عناية كبيرة لضمان ألا تشكل المكاسب التي تتأتى من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عاملا محفّزا على التجنيد لأول مرة. وفي هذا الصدد، أحث الدول الأعضاء على مواصلة استكشاف ودعم استخدام الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ودعم إعادة الإدماج لمنع التجنيد وإعادة التجنيد.

42 - وقد تجري عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياقات نزاعات مسلحة جارية، حيث تكون هناك جماعات مسلحة مصنفة كمنظمات إرهابية من جانب الدولة العضو المضيفة أو الدول المانحة أو المنظمات الإقليمية، أو من جانب مجلس الأمن. وغالبا ما تأتي مع هذه التصنيفات محظورات قانونية تتعلق بالتفاعل وتقديم الدعم. ويتعين على ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إدراك تأثير هذه المحظورات على عملهم، ويجب أن يضعوا في اعتبارهم الأطر التكميلية الأخرى التي تخاطب الجماعات التي تترجها الأمم المتحدة في قوائم المنظمات الإرهابية، بما في ذلك أطر الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والتي تنفذ وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. ويجب تنفيذ الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب واستراتيجيات منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في حال تصنيف كيان ما كتنظيم إرهابي من خلال الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وكذلك في حال ارتكاب أعمال إرهابية من قبل الجماعات المسلحة أو أعضائها المشاركين في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في إطار من الامتثال للمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

العمليات المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

43 - لطالما أدركت الجهات الفاعلة الوطنية والدولية أهمية الربط السلس بين عنصر نزع السلاح والتسريح وبين عنصر إعادة الإدماج في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بيد أنه نظرا لأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أصبح الآن مرتبطا بجزمة من الأنشطة المختلفة (مثل الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، والإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنشطة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعمليات إعادة الإدماج، وما إلى ذلك)، فإن التنسيق بين مختلف الكيانات التي تعنى بمختلف عناصر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

قد ازداد أهمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أشجّع الدول الأعضاء على السعي بصورة نشطة، قدر الإمكان، إلى ضمان تتاغم أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يُضطلع بها في نفس السياق القطري وتكون مختلفة ولكن متصلة. ويمكن تيسير ذلك من خلال حملات في مجال الإعلام والاتصال الاستراتيجي يراعى فيها أن تكون متناغمة وواضحة. وأوصي الدول الأعضاء أيضاً بأن تعزز وتدعم أعمال التخطيط والتقييم المشتركة بين مختلف الكيانات التي تقوم بأدوار في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، وضماناً للتكلم بلغة موحّدة بين مختلف ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عرضتُ في الفرع ثالثاً من هذا التقرير التعاريف المنقّحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي اعتمدها كيانات الأمم المتحدة من خلال اللجنة التنفيذية، والتي تستخدمها الكيانات. كما أنني أطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم الدعم لأعضاء فريق التدريب المتكامل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ما يبذلونه من جهود لتوفير مزيد من التدريب على نهج الأمم المتحدة المنقّح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضماناً لأن يكون النهج الجديد مراعيًا للمنظورات الاجتماعية بالقدر الكافي.

44 - وقد أظهرت التجربة أن الجماعات المسلحة كثيراً ما تحجم عن إلقاء أسلحتها لاعتقادها أنه إذا نكص الطرف الآخر عن اتفاق السلام ستكون هي عرضة للهجوم. وهذا قد يتسبب في تأخيرات كبيرة على صعيد تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإنني ملتزم بتعزيز الاستعانة بالإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر ضمن إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأشجّع الدول الأعضاء على مواصلة دراسة كيفية استخدام الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للتغلب على حالات تأخر التنفيذ المتصلة بالإحجام عن إلقاء السلاح. كما أنني أشجّع الدول الأعضاء على استكشاف الكيفية التي يمكن بها تعميم الإدارة الانتقالية للأسلحة والذخائر بسلاسة في جهودها الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك استراتيجياتها وأنشطتها الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، إلى جانب النهج المجتمعية لإعادة الإدماج.

45 - وقد استفاد العديد من المجتمعات المحلية من أنشطة الحدّ من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في سياقات شتّى من بينها جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وهايتي. وعلى الرغم من ذلك، فعندما تستخدم برامج قصيرة الأجل في مجال الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لمنع التجنيد لأول مرة، أو كشكل من أشكال إعادة استيعاب الأعضاء السابقين في القوات والجماعات المسلحة، يكون هناك تحدٍ خاص يتمثل في ضمان ربط الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية بجهود دعم إعادة الإدماج الأطول أجلاً، أو بغير ذلك من برامج الإنعاش والتنمية. فإذا لم يتم هذا الربط، قد يبدأ التجنيد وإعادة التجنيد بمجرد انتهاء أنشطة الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. ومن أجل وضع لبنات السلام الدائم، أشجّع الدول الأعضاء على استكشاف وتقوية الصلات الرابطة بين البرامج القصيرة الأجل للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ودعم إعادة الإدماج وبرنامج الإنعاش والتنمية الأطول أجلاً.

46 - وكما ورد في التقرير السابق للأمم المتحدة العام عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (A/65/741)، فإن تقديم الدعم لإعادة الإدماج من الجوانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للأعضاء السابقين في القوات والجماعات المسلحة يطرح تحديات من نوع خاص. فإدماج المقاتلين السابقين والأشخاص الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة هو نشاط طويل الأجل، وتعد إقامة الصلات الرابطة بخطط التنمية الطويلة الأجل متطلباً حرجاً. غير أن مؤسسات الحكم في البلدان المتأثرة بالنزاعات غالباً ما تكون ضعيفة، والاقتصادات قد تكون غير قادرة على تأدية وظائفها إلا بالكاد، ولا سيما مع استمرار النزاع لأمد

طويل. ومع ازدياد شيوخ النزاعات الطويلة الأمد، قد تصبح إعادة الإدماج في الحياة المدنية أمراً صعباً بشكل خاص في المستقبل، ولا سيما بالنسبة للأفراد الذين أمضوا سنوات عديدة من حياتهم في صفوف جماعات مسلحة. وقد تزداد الصعوبة لأنه يظل من الصعب تأمين التمويل لبرامج إعادة الإدماج التي تدوم ثلاث سنوات، كما هو موصى به في التقرير السابق (المرجع نفسه، الفقرة 26).

47 - وتترتب على النزاع المسلح آثار خطيرة على صعد توفير الخدمات العامة الأساسية وتوافر فرص العمل المدفوع الأجر ونوعية الوظائف المتاحة. وعلاوة على ذلك، لا يُكتب النجاح للتدريب المهني المقدم في إطار برنامج لإعادة الإدماج إلا إذا تم ربطه ببرامج أشمل لخلق فرص العمل اللائق، بما في ذلك تنمية القطاع الخاص. ولذلك، فإنني أشجع الدول الأعضاء على تهيئة بيئات مؤاتية لإعادة الإدماج، ولا سيما في حالات النزاع المسلح الطويلة الأمد. وهذا يشمل دعم السياسات التي تشجع على الاستعانة بالعمالة والبضائع المحلية في تطوير وصيانة البنى التحتية؛ والسياسات الوطنية الداعمة للأشغال الكثيفة اليد العاملة؛ وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛ وتجديد ودعم السياسات والتشريعات الوطنية، بما في ذلك إضفاء الصبغة الرسمية على قطاعات الاقتصاد غير الرسمي، وذلك لتهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص الوطني والدولي وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك تقديم حوافز للشركات المحلية لتوظيف الأعضاء السابقين في القوات والجماعات المسلحة وتعزيز الشمول المالي.

48 - ويعدّ الرصد والتقييم متطلبين حيويين لتقييم أثر نهج الأمم المتحدة المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وثمة إمكانية لتوسيع النطاق الحجمي للمبادرات التي على شاكلتها تلك المتعلقة بإدارة عمليات الخروج من النزاعات المسلحة، التي تدعمها كيانات الأمم المتحدة، وذلك لإضفاء الصبغة المنهجية على الأدوات والبرهنة على تحقيق النتائج. ولهذا السبب، أشجع الدول الأعضاء والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على العمل معاً على تعزيز جمع البيانات من أجل الرصد والتقييم الفعّالين للاتجاهات السائدة والتقدم المحرز والنتائج المتحققة على صعيد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل توليد الممارسات الفضلى القائمة على الأدلة القائمة على التجريب العملي، ولا سيما بالتعاون مع الباحثين الأكاديميين.

المسائل الجامعة

49 - على الرغم من الجهود الجارية، لا تزال القوات والجماعات المسلحة تجنّد الأطفال وتستخدمهم. وتتعرض أعداد متزايدة من الأطفال للحرمان من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بجماعات مسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يعوق العجز المستمر في التمويل البرامج التي تدعم إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة على نحو مستدام (انظر A/74/845-S/2020/525). ولهذه الأسباب، أشجع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لمنع تجنيد الأطفال.

50 - كما أنني أؤيد وضع إجراءات تشغيل موحدة لتسليم هؤلاء الأطفال إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الطفل⁽⁶⁾ وتقديم الدعم لإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم، بما في ذلك من خلال توفير خدمات الصحة النفسية - الاجتماعية والعقلية. وأكّز أنه لا ينبغي أبداً احتجاز الأطفال لمجرد ارتباطهم أو ارتباط والديهم بالجماعات المسلحة.

(6) قرار مجلس الأمن 2427 (2018)، الفقرة 19.

51 - وكثيرا ما يجري تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات تكون فيها أغلبية المقاتلين السابقين شبابا تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة. ويكون للفرد في هذه الفئة العمرية مجموعة فريدة من الاحتياجات وليس من السهل تصنيف هؤلاء الأفراد في فئات محددة سلفاً. ويعتبر الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما أطفالا مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. ويعامل من تزيد أعمارهم عن 18 سنة كبالغين في سياق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الرغم من أنهم إذا كانوا قد جُندوا وهم أطفال، فإن نماءهم العاطفي والاجتماعي والتعليمي ربما يكون قد خرج عن مساره الطبيعي بشكل خطير. وتماشيا مع الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، يلزم تمكين الشباب من المشاركة بصورة ذات مغزى في أعمال تخطيط وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحيثما كان ذلك مناسباً، أشجّع الدول الأعضاء على دعم السلطات الوطنية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالشباب لتلبية الاحتياجات التي تخصهم تحديداً.

52 - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يلزم توفير مزيد من الدعم التقني والسياسي والمالي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن⁽⁷⁾. وتماشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم وتعزيز مشاركة المرأة بصورة ذات مغزى في أعمال تصميم وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذا يشمل جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ودعم الناجيات من العنف الجنسي والجنساني.

53 - وقد تكون لدى المشاركين المحتملين في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إعاقات بدنية أو حسية أو إدراكية أو نفسية - اجتماعية، بما في ذلك ما يكون قد لحق بهم خلال النزاع المسلح. ويكون الناجون من العنف الجنسي على وجه الخصوص (سواء من أهالي المجتمعات المحلية أو الأعضاء السابقين في القوات والجماعات المسلحة) عرضة لخطر أن تلحق بهم إعاقات نفسية - اجتماعية وإعاقات جسدية مرتبطة بالعنف و/أو لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً. وإنني أحثّ الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات لضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بصورة كاملة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الشاملة للجميع وضمان تلبية الاحتياجات الخاصة بهم تحديداً. وقد تؤدي البرمجة المنفصلة التي تتعامل مع كل شريحة كوحدة مستقلة إلى مزيد من التهميش والإقصاء.

54 - وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 من جديد التحديات المرتبطة بالأمراض المعدية، ولا سيما عندما يتم إيواء المشاركين في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج معاً في نفس المواقع السكنية، وعندما يغادر هؤلاء الأفراد هذه المواقع للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية، وعندما يتجمع الأهالي لحضور الأنشطة المشتركة، مثل أنشطة التثقيف أو التدريب. وعلى ضوء الجائحة الأخيرة، أشجّع الدول الأعضاء على تعزيز الجوانب الصحية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعمها مالياً، والتأكد من أن المشاركين في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمستفيدين منها وموظفيها تماثلوا للشفاء وأنهم لن يصحبوا ناقلين للعدوى. وبالإضافة إلى ذلك، فعندما تُنقل عمليات التخطيط وعمليات التقييم الأخرى إلى البيئة الإلكترونية لأي سبب، من قبيل جائحة كوفيد-19 العالمية، فإنني أحثّ الدول الأعضاء على سد الفجوة الرقمية

(7) قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، الفقرة 13؛ وانظر أيضا S/2021/827، الفقرة 36.

لضمان شمول أولئك الذين قد تكون قدرتهم على الاتصال بالإنترنت محدودة، وأحثها على إظهار المرونة من خلال السماح للكيانات بإعادة برمجة الأنشطة.

55 - ويؤثر تعرّض الأعضاء السابقين في القوات والجماعات المسلحة لأوضاع النزاع المسلح والعنف لأجل طويلة، وانفصالهم عن أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وتدني مستويات معيشتهم، واحتمال استبعادهم ووصمهم مجتمعيًا (ولا سيما النساء والفتيات) تأثيرًا مباشرًا على صحتهم العقلية ورفاههم النفسي - الاجتماعي. قد يظل المقاتلون يعانون من الكرب أو يصابون بحالات مرضية على صعيد الصحة العقلية والإدمان بعد تسريحهم وإعادة إدماجهم بفترة طويلة. كما أن المجتمعات التي تعيش في بيئات هشة ومنتزعة من النزاع تكون عرضة بدرجة إضافية لمخاطر العيش في قلق وحالات الاكتئاب التالي للصدمة والاكتئاب وتعاطي الكحول والمخدرات بشكل ضار والانتحار. وقد تبيّن من التجارب السابقة أن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تشمل رعاية في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي تحقق نتائج أفضل، بما في ذلك على صعيد الحد من إعادة التجنيد. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود وتكريس قدر أكبر من القدرات والموارد. وإني أحثّ الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ملموسة صوب الاعتراف بأهمية الصحة العقلية في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عبر سبل منها إدماج خدمات الصحة العقلية ضمن الرعاية الصحية الأولية والعامّة المقدّمة للأعضاء السابقين في القوات والجماعات المسلحة، وتزويد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع بخدمات فعالة في مجال الصحة العقلية وغير ذلك من الخدمات المجتمعية.

الصلوات الرابطة بمسائل العدالة وإصلاح قطاع الأمن والجريمة المنظمة والاستدامة البيئية وتغير المناخ

56 - لا ينبغي أن تخلق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مجالًا للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان. ويتمثل أحد التحديات الحالية والمستقبلية في كيفية ضمان تكامل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع العدالة الجنائية، ومع عمليات العدالة الانتقالية الأوسع نطاقًا، أينما كان هذا منطبقًا. وتتيح هذه الصلوات الرابطة فرصًا لإيجاد علاج شامل للمظالم المستعصية واستيفاء متطلبات العدالة، فضلًا عن تعزيز تقبل المجتمعات المحلية للأعضاء السابقين في القوات والجماعات المسلحة. وتتمثل إحدى هذه الصلوات في عملية الفرز والإحالة التي يتم بموجبها تحديد هوية المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، أشجّع الدول الأعضاء على ضمان أن تتم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتنسيق مع أطر العدالة الجنائية، ومع جهود العدالة الانتقالية الأشمل أينما كان هذا منطبقًا، ومواصلة استكشاف الكيفية التي يمكن بها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعم برامج التعويض عن الأضرار، والكيفية التي يمكن بها لبرامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية أن تسهم في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والتنمية، والكيفية التي يمكن بها إقامة صلة رابطة بين عناصر العدالة الانتقالية ودعم إعادة الإدماج.

57 - ويكون العديد من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج متصلًا بعمليات إصلاح قطاع الأمن الأوسع نطاقًا. ومع ذلك، قد يؤدي التأخّر في عملية منهما إلى تأخيرات في الأخرى. ومن التحديات المتصلة بهذا الأمر مسألة ضمان وجود إجراءات الفرز الكافية لضمان ألا يُدمج في قطاع الأمن أفراد ممّن ارتكبوا جرائم حرب و/أو جرائم ضد الإنسانية و/أو إبادة جماعية و/أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

و/أو أعمال إرهابية. وغالبا ما تكون عمليات الفرز طويلة ومعقدة وموضع خلاف، وقد يصعب العثور على المعلومات المتعلقة بالسجل الجنائي للأفراد. ولذلك فإنني أشجع الدول الأعضاء على تعزيز دعمها التقني والمالي لعملية الفرز.

58 - وفي العديد من السياقات، يكون النزاع المسلح متصلا بالجريمة المنظمة و/أو استغلال الموارد الطبيعية و/أو تغير المناخ. وفي بعض الحالات، قد تكون المكاسب القصيرة الأجل المتحصل عليها عن طريق الجريمة المنظمة أكبر من الحوافز المتاحة لتشجيع المشاركة في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من جانب القوات والجماعات المسلحة قد يطيل أمد النزاع ويكبح الرغبة في إلقاء السلاح ووقف النشاط العسكري. وبتزايد أيضا ارتباط تغير المناخ بالنزاعات المسلحة، كما هو الحال عندما يُقدم الرعاة، بسبب التصحر وتحات التربة والجفاف، على التوغل في مناطق جديدة بحثا عن مراعي لقطعانهم. وتستهدف الجماعات المسلحة أيضا تجنيد الأفراد الذين فقدوا سبل عيشهم بسبب تغير المناخ. ويتحتم على الدول الأعضاء الاعتراف بالصلات الرابطة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بين والجريمة المنظمة و/أو إدارة الموارد الطبيعية و/أو تغير المناخ وأن تراعي هذه الصلات في خططها، وذلك ليس فقط لتحديد المخاطر التي تهدد بإفشال جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بل ولاغتنام ما قد يكون هناك من فرص جديدة ومبتكرة لإعادة الإدماج. وأشجع الدول الأعضاء بقوة على ممارسة الدعوة من أجل إدراج هذه القضايا (التي من بينها مثلا إدارة الموارد الطبيعية، والتخفيف من آثار تغير المناخ في المجتمعات المحلية، وما إلى ذلك) في اتفاقات السلام، حيثما كان ذلك ضروريا وممكنا.

الإجراءات المطلوب من الأمم المتحدة اتخاذها، بما في ذلك من جانب الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

59 - سيسعى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جاهدا إلى إكساب الممارسين والمشاركين في عمليات التفاوض بشأن اتفاقات السلام وعياً بنهج الأمم المتحدة المنفتح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتحقيقا لهذه الغاية، وحيثما أمكن، سيعمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات في شراكة مع فريق التدريب المتكامل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

60 - وسيواصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعم اعتماد نهج "توحيد أداء الأمم المتحدة" على صعيد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق دعم التقييمات المشتركة وعمليات تخطيط وتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات رصدها وتقييمها فيما بين أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات.

61 - وسيقوم الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم أعمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال نهج يحقق التكامل بين البعثات السياسية الخاصة أو عمليات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مدعوماً بأليات تنسيق على الصعيد القطري من قبيل الأفرقة وفرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيواصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات أيضا تعزيز التقييد بالمعايير المشتركة الواردة ضمن المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك من خلال تطبيقها في التقييمات القطرية المشتركة دعما لأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التي تخص سياقات قطرية بعينها.

62 - وسيسعى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى إقامة الشراكات ومواصلة العمل على تعزيزها، بما في ذلك من خلال تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والقيادات النسائية وشبكتها على مستوى القاعدة الشعبية، وممثلي الشباب، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات البحثية، ومؤسسات التدريب، بما في ذلك فريق التدريب المتكامل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

63 - وسيواصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التماس التعقيبات من الممارسين الميدانيين والأكاديميين ومراكز الفكر وغير ذلك من الخبراء المتخصصين، وسيواصل إدماج فحوى هذه التعقيبات في المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي للفريق العامل المشترك بين الوكالات أن يواصل معالجة الثغرات المحتملة على صعيد التوجيه السياساتي حالما ظهرت، وأن يكفل اتساق إجراءات التشغيل الموحدة التي توضع لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الميدان مع المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيسعى الفريق العامل المشترك بين الوكالات جاهداً إلى إكمال تنقيح جميع وحدات المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسينشئ آلية يجري من خلالها استعراض هذه الوحدات وتحديثها بانتظام⁽⁸⁾.

64 - وسيواصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعهد وتطوير مركز موارد الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (www.unddr.org) باعتباره أداة مفيدة لمقرري السياسات والممارسين على كل من مستوى المقر والمستوى القطري. وإلى جانب إتاحة الوصول إلى المعايير والمواد ذات الصلة بسهولة، يوفر مركز الموارد طريقة سهلة الاستخدام للممارسين لتقييم مدى التزامهم بالمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

(8) لم تتفح بعد الوحدات التالية للمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: الوحدة 3-11 بشأن التقييمات المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوحدة 4-30 بشأن إعادة الإدماج، والوحدة 5-10 بشأن المرأة والمسألة الجنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوحدة 5-40 بشأن التحركات السكانية عبر الحدود، والوحدة 5-70 بشأن الصحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوحدة 6-10 بشأن مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلاقته بإصلاح قطاع الأمن، والوحدة 6-20 بشأن مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلاقته بالعدالة الانتقالية، والوحدة 6-50 بشأن مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلاقته بالجماعات المسلحة المصنفة كمنظمات إرهابية.